مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

دراسات | 2019

# الخصائص المنهجية للبحث في التاريخ الجهوي وفق منظور مدرسة الحوليات "الضرورات الخمس الكبرى"

**الدكتور محمد حواش**
جامعة السلطان مولاي سليمان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال
**المغرب**

**جميع الحقوق محفوظة © 2019**

**All rights reserved © 2019**

لجنة الإعلام والتواصل

## مقدمة:

يتلخص الهدف الرئيس لهذا المقال في إبراز الأهمية القصوى التي يكتسيها الوعي المنهجي في الممارسة البحثية في حقل علمي مثل التاريخ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجال لم يكن يحظ دائما بالأولوية في تقاليد الكتابة التاريخية، أو أنه كان يمارس، في أغلب الأحوال، وفق منهج لم يعد يحظ بالقبول العام في الوقت الحاضر، وأقصد بذلك ما يسمى بالتاريخ الجهوي. لهذا، أرى أنه، نظرا للاهتمام الخاص الذي أضحى يحظى به اليوم هذا الحقل من الكتابة التاريخية من قبل جمهور ليس بالقليل من الباحثين والفاعلين الاجتماعيين، ونظرا كذلك للصعوبة التي قد تعترض بعض الباحثين الشباب في استيعاب حجم التحول المنهجي الذي شهده البحث والكتابة في هذا المجال، ارتأيت أن أخصص هذه الورقة للحديث على ما يمكن تسميته بـ" الخصائص المنهجية للبحث في التاريخ الجهوي"، أو ما حاولت تلخيصه في كلمة جامعة عبرت عنها بـ" الضرورات الخمس الكبرى". وأقصد بذلك الشروط المنهجية التي يجب، حسب تقديري، على كل باحث في التاريخ الجهوي أن يتسلح بها حتى يتمكن من إنجاز أبحاثه وفق المفهوم الجديد الذي مارسته وطورته مدرسة بعينها، هي مدرسة الحوليات[1].

### I- تأطير منهجي :

بعد زمن طويل من هيمنة التواريخ العامة والموسوعية على تقاليد الكتابة التاريخية، والتي كان أصحابها يعشقون تناول مجالات حضارية واسعة لدول وإمبراطوريات مشهورة، اتجه التأيف والبحث

1 هي مدرسة جديدة في الكتابة التاريخية، تأسست منذ سنة 1929 بفرنسا على يد كل من مارك بلوخ ولوسيان فيفر، واشتهرت باسم المجلة التي كانت تنشر فيها أبحاثها، وهي مجلة "الحوليات"«*les Annales*». مثلت هذه المدرسة، ساعتها، ثورة حقيقية غير مسبوقة بالمعنيين المنهجي والإبستيمولوجي، محدثة مايشبه القطيعة على مستوى تقاليد الكتابة التاريخية التي كانت سائدة من قبل داخل ما كان يعرف بالمدرسة الوثائقية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

.Guy Bourdé et Hervé Martin, *Les écoles historiques*, Editions du Seuil, Paris, 1983

في حقل التاريخ، منذ مدة غير قصيرة، إلى الاشتغال على مجالات محدودة في المكان طويلة من حيث الزمان. فاشتهر، بفضل ذلك ما يعرف عندنا اليوم بـ"التاريخ الجهوي"، أو ما يعرف أيضا بـ"المونوغرافيات"، أو المبحثة. ثم تطور الأمر، في المدة الأخيرة، إلى الاهتمام بتواريخ أكثر محلية وأكثر محدودية في إطار ما يعرف بـ" التاريخ المجهري"، أو "البيوغرافيات"[2].

وغني عن القول، إن هذا الانتقال من التواريخ العامة والموسعة إلى التواريخ الجهوية أو المجهرية، قد جاء استجابة لثورة إيبستيمولوجية ومنهجية نشأت ونمت في أحضان مدرسة تاريخية مشهورة، هي مدرسة الحوليات. فمنذ أن رأت هذه المدرسة النور في فرنسا سنة 1929 على يد مؤرخين مشهورين هما: مارك بلوخ ولوسيان فيفر، ما فتئ يشهد البحث في حقل التاريخ تحولات نوعية طالت آثارها ونتائجها منهج الكتابة التاريخية برمته. فلم يعد، تبعا لذلك، الحدث مهما كان أثره كبيرا أو الفرد الذي يمكن أن يكون هو صانع هذا الحدث، الموضوع المفضل للتاريخ في صيغته المعاصرة، بل تحول هذا الأخير إلى ما أسماه الأنثروبولجي الفرنسي، مارسيل موس، بـ"الواقعة الاجتماعية الكلية" ( le fait social total)[3] التي تتجاوز مجرد الحدث العادي المعزول، ليطال مداها وتأثيرها مجموع مجالات وأفراد المجتمع باعتباره وحدة عضوية[4]. ولذلك، لم يعد مفهوم التاريخ منحصرا فيما كان يعرف بـ" تاريخ

2 راجع بهذا الخصوص الملف الذي أعدته مجلة "**أمل**" تحت عنوان: البيوغرافيا والتاريخ، عدد 51، 2019

3 يترجم عبد الله العروي نفس العبارة على الشكل التالي: "الفعل الاجتماعي الشمولي".

4 يمكن التعرف على ما يقصده مارسيل موس بالواقعة الاجتماعية الشمولية من خلال ما ورد عنده من كلام بهذا الصدد في إحدى كتاباته حينما قال:

« L'échange dans les sociétés primitives apparait non comme une simple opération économique propre à assurer le bien- être, mais comme un phénomène ayant des implications sur l'ensemble du fonctionnement de la société », Marcel Mauss, Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Année Sociologique, 1923/1924. وستنادا إلى ما ذكره مارسيل موس بخصوص هذا المفهوم، يقول العروي موضحا المعنى المقصود منه: "يشير [مارسيل موس] إلى أن المجتمع، أي مجتمع، يكون في الحقيقة وحدة عضوية، فلا يمكن تجزئته إلى قطع مستقلة تدرس كل واحدة منها على حدة. في قلب كل جزئية وظيفة يجب البحث عن مفعول الظاهرة الشمولية". العروي، مفهوم التاريخ، ج.1، الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البضاء، 1992، ص.189.

العقود والحروب"، أي التاريخ الشامل أو العام (l'histoire générale ) وفق الصيغة التي درجت عليها المدرسة الوثائقية، وإنما تحول إلى ما بات يصطلح عليه الآن بـ" التاريخ الكلي أو الشمولي" ( l'histoire totale).

ونتيجة لذلك، لم تعد الكتابة التاريخية تنحصر في مدد زمنية قصيرة لا تتجاوز عمر أحداث معزولة ومتفرقة هي في حاجة، فقط، إلى من يعيد ترتيبها وربطها ببعضها البعض ضمن فضاء واسع يستوعب الحدود السياسية لهذا البلد أو ذاك، بل دعت الضرورة المنهجية إلى الاتجاه نحو ما أسماه رائد الجيل الثاني لمدرسة الحوليات، فيرناند بروديل، بالمدد الطويلة التي قد تستغرق قرونا، ويتم بواسطتها رصد وتتبع التطورات البطيئة وغير المرئية التي تشهدها ظاهرة اجتماعية ما على مستوى جهة معلومة قد تضيق وقد تتسع، ولا يتوقف مجال البحث فيها، بالضرورة، عند الحدود السياسية؛ لأنها قد تكون عابرة لهذه الحدود بقدر ماهي عابرة للزمان[5]. وخير مثال على ذلك، مجال البحر الأبيض المتوسط، الذي أنجز فيرناند بروديل، ضمن خريطته الجغرافيته الواسعة والمتحركة، أطروحته المعروفة، باعتباره كلا متكاملا[6].

كما لم تعد أدوات كتابة تاريخ بهذا العمق الاجتماعي والبعد المجالي وبهذا الامتداد الزمني، تقف عند حدود الوثيقة المكتوبة بمعناها التقليدي، بل أضحت كتابة تاريخ بهذا المعنى الشمولي تتطلب حتما الاعتماد على لائحة غير محددة وغير محدودة من الوثائق، المكتوبة منها وغير المكتوبة. فترتب على هذا كله نتيجة غير متوقعة، لكنها مفيدة جدا بالنسبة للكتابة التاريخية، عندما أصبح "كل شيء تاريخ، وكل شيء وثيقة"(tout est histoire, tout est document)، أو كما قال لوسيان فير في كلمة جامعة: "لا شك أن التاريخ يكتب اعتمادا على الوثائق المكتوبة، إن وجدت. لكن يمكن، بل يجب، أن يكتب اعتمادا على كل ما يستطيع الباحث، بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات والرموز، من المناظر

---

5 للإلمام أكثر بهذه المدد الزمنية، أوما يسميه برودل بـ"الزمنيات" «les temporalités»، أنظر:
Braudel, F., *Ecrits sur l'histoire*, Flamarion, Paris, 1969, pp.44- 56

6 Braudel, F., *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, A. Colin, Paris, 1949

الطبيعية ومن تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن قرون الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار، ومن تحليلات الكميائي للسيوف الحديدية"[7].

وهكذا، تم الانتقال، بفضل الثورة التي أحدثتها مدرسة الحوليات في منهج الكتابة التاريخية، من التاريخ الحدثي إلى التاريخ الإشكالي؛ أي من التاريخ/الرواية إلى التاريخ/المشكل (histoire récit/histoire problème). فأصبح المؤرخ ينطلق، في هذه الحالة، في كتابة تاريخه، ليس من مجرد أحداث وقعت في الماضي لا يتم الكشف عنها إلا بواسطة وثائق لا توجد، هي بدورها، إلا في هذا الماضي، ومن خلال سؤال بسيط وجاهز ينحصر دوره في مساءلة هذا الماضي، وإنما أضحى ينطلق هذا المؤرخ في كتابة تاريخه من سؤال إشكالي راهن ليجيب عليه من خلال وثائق غير محددة وغير محدودة، لا توجد حصرا في الماضي، بل قد يستمر وجودها، بأشكال مختلفة، حتى في الوقت الحاضر.

لذلك، لم يعد الحصول على أكبر عدد من الوثائق المكتوبة والأصيلة هو الضمانة الأولى والوحيدة المعتبرة لإضفاء مزيد من القيمة العلمية والعملية على الأبحاث التاريخية، بل أصبحت القدرة على تأسيس الإشكاليات الخلاقة والأكثر راهنية واختيار الأجهزة المفاهيمية الخصبة والمناسبة هو ما يمنح هذا البحث أو ذاك القيمة المضافة التي يستحقها ضمن لائحة البحوث المنجزة في هذا الميدان. وحتى يتمكن المؤرخ من إنجاز تاريخ بهذه المعايير الجديدة، صار لزاما عليه أيضا أن ينفتح على مختلف العلوم التي يمكن أن يستفيد منها في القيام بعمله على أحسن وجه؛ سواء منها التي تتكامل معه على المستوى التقني أو ما يعرف عامة بالعلوم المساعدة (sciences auxiliaires)، أو تلك التي تتكامل معه على مستوى المنهج، أو ما يمكن تسميته بالعلوم المتكاملة (sciences complémentaires)[8].

بهذه الكيفية، تكون وظيفة التاريخ قد انتقلت، بفضل هذه الثورة المنهجية، من مجرد نقل معرفة موجودة **بالقوة** إلى معرفة موجودة **بالفعل** من خلال إشكالية بسيطة، جاهزة أو معطاة،

---

[7] Febvre, Lucien, *Combats pour l'histoire*, A. Colin, Paris, 1965, p.428

8 لمزيد من التفاصيل عن علاقة التاريخ ببقية العلوم الإنسانية، أنظر:
Braudel, F., *Ecrits sur l'histoire*, op.cit., pp.41-195

(une problématique donnée ou toute faite)، إلى الاجتهاد في الحصول على معرفة جديدة ومتجددة من خلال إشكالية مبناة لأنها تكون مؤسسة على سؤال إشكالي راهن (une problématique construite) [9].

في إطار هذا التجديد المنهجي، الذي شهدته الكتابة التاريخية طيلة القرن الماضي، وما زالت أطوراه جارية لحد الآن[10]، ظهرت الحاجة ماسة لدى المؤرخين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين لكتابة تواريخ جهوية يستفيد منها الجميع في الإجابة على أسئلة راهنة من خلال استدعاء تاريخ هذه الجهة أو تلك، بمعناه الشمولي.

فبالنسبة للمؤرخين، الذين اقتنعوا بجدوى هذا المنهج في تناول موضوعات التاريخ بشتى أجناسه، تبين لهم أن الجهة تشكل مجالا مثاليا ومقدمة ضرورية لإنجاز أبحاث بهذا المعنى في أفق القيام بأبحاث من نفس القبيل على المستوى الوطني. لهذا السبب، دشن عدد من رواد مدرسة الحوليات مشاريعهم البحثية الناجحة بالقيام، أولا، بأبحاث جهوية نالت شهرة واسعة[11]. كما أن إنجاز تواريخ وطنية وفق مقتضيات المنهج الذي نادت به مدرسة الحوليات، يقتضي ضرورة القيام بأبحاث جهوية تمهيدية قبل المرور إلى مرحلة التركيب على المستوى الوطني. لهذه الاعتبارات المنهجية، لم يتردد لوسيان فيفر، أحد رائدي هذه المدرسة، في التنصيص على الأهمية القصوى التي تمثلها الأبحاث الجهوية في مضمار كتابة تواريخ وطنية شمولية، فعبر عن ذلك بقوله: «Je n'ai jamais su pour ma part et je ne sais toujours qu'un moyen, un seul, de bien comprendre, de situer la grande histoire. Et d'abord de posséder à fond, dans tout son développement, l'histoire d'une région, d'une contrée, d'une province[12]». وهذا ماحدا أيضا

[9] لمعرفة المزيد عن الفرق بين الإشكالية المعطاة والإشكالية المبناة، أنظر:
*L'Epistymologie de la connaissance historique*, http://www.er.uqam.ca/nobel/m200550/activite.htm

[10]

[11] أنظر أدناه الهامش رقم 16

[12] Fevbre, Lucien, *Autour d'une bibliothèque*, Dijon, 1942, p.3

بعبد الله العروي إلى القول: "بدون مفهوم المبحثة، لايستقيم لامنطقيا ولا علميا مشروع التاريخ الشمولي"[13].

ومما لا شك فيه، أيضا، أن الفاعلين الاجتماعيين، الفعليين منهم والمحتملين، الذين يواجهون في مهامهم اليومية تدبير الشأن العام الجهوي بمختلف مستوياته الشائكة والمعقدة، هم في حاجة إلى أبحاث تعالج، بحكم طبيعتها المنهجية، مواضيع ذات ارتباط قوي ومتين بمجمل القضايا التي تواجهها أغلب فئات المجتمع عبر خصوصياته الجهوية المختلفة. وغني عن القول إنه كلما اقترب البحث الجهوي من هذه الفئات القاعدية العريضة، كلما اكتست نتائجه قيمة علمية وعملية أكبر، وكان أكثر استجابة لطلب اجتماعي من هذا القبيل.

ولكي يؤدي تاريخ من هذا النوع وظيفته تجاه الجهات المعنية، نرى أن على المشتغل به تحصيل وعي منهجي يمكنه من تمثل واستيعاب خصوصية وطبيعة ما نسميه اليوم بالتاريخ الجهوي. لهذا، ارتأينا الإسهام بهذا المقال لاستجلاء ما نعده مقتضيات وخصائص مميزة لهذا التاريخ؛ لأننا نرى أن أهم الصعوبات التي قد تعترض الباحث في هذا المجال، تنبع عادة من الغموض أو الخلط الذي قد يكتنف تصوره أو استحضاره لهذه الخصائص والمقتضيات، مما قد ينعكس سلبا، في كثير من الأحيان، على كيفية تعامله مع بحوثه في هذا الميدان.

## II- **الضرورات الخمس الكبرى:**

يتصف التاريخ الجهوي، بطبيعته، بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه تاريخا جهويا بالمعنى المنهجي المعاصر للكلمة. فكل تاريخ جهوي بهذا المعنى، هو، في الآن نفسه، تاريخ مقارن بالضرورة، وتاريخ إشكالي بالضرورة. وبما هو كذلك، فهو أيضا تاريخ شمولي وتكاملي بالضرورة، وراهن أيضا بالضرورة. لذلك، نرى أن دراسة أي تاريخ جهوي أو البحث فيه، تقتضي، ضرورة، استحضار هذه الخصائص الخمس حتى يؤدي عمل مثل هذا وظيفته على الوجه الأكمل.

13 العروي، عبد الله، مفهوم التاريخ، مصدر سابق، ج.1، ص.190.

## 1- **التاريخ الجهوي تاريخ مقارن بالضرورة**:

يؤكد عدد من الدارسين أن التاريخ، في حد ذاته، مدين، بقسط وافر، في نشأته وتطوره، للمنهج المقارن. فقد نبتت فكرة التاريخ، حسب رأيهم، في أذهان عموم الناس وخاصتهم عندما بدأوا يقارنون بين الأحداث التي عاشوها على مدار فترات قريبة ومتتالية، ويميزون فيها، حسب منظورتاهم وتقديراتهم، بين السابق منها واللاحق، والثابت منها والمتحول، والأهم والأقل أهمية؛ فاتخذوا، تبعا لذلك، من حوادث كبرى مشهورة، تواريخ معلومة جعلوها علامات فاصلة بين بدايات ونهايات لمختلف الوقائع والأحداث التي عاشوها أو سمعوا بها، ثم اصطلحوا عليها للتأريخ لبداية مرحلة ونهاية أخرى[14].

لذلك، ذهب المؤرخ البلجيكي المعروف، هنري بيرين (Henri Pirenne)، في كلمته الافتتاحية في مؤتمر العلوم التاريخية سنة 1923، إلى القول إن التاريخ كان دائما مقارنا منذ ما قبل الميلاد حتى نهاية القرن 18، لا لشيء إلا لأنه كان كونيا. ثم حدثت، حسب قوله، القطيعة مع هيمنة التواريخ الوطنية بسبب ظهور النزعة الرومانسية والحركات الوطنية في القرن التالي. ولهذا، أصبح التاريخ المقارن يساوي عنده ما يمكن تسميته بـ" التاريخ العابر للقوميات أو الأمم"[15]. ونحن نرى اليوم كيف تطورت هذه التواريخ الوطنية، بدورها، نحو ما يعرف بالتاريخ الجهوي، أو التاريخ المحلي، لتتحول مؤخرا نحو التاريخ المجهري. فهل معني هذا أن التاريخ قد كف عن أن يكون مقارنا منذ أن أصبحت مواضيعه تتمحور حول التواريخ الوطنية ثم الجهوية؟

لا نحتاج إلى التأكيد أن التاريخ مهما كان كونيا أو وطنيا أو جهويا، فهو يستبطن، بالضرورة، بعدا مقارنا يهدف، إن بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى مقارنة تاريخ هذا البلد أو تلك الجهة بغيرها من البلدان والجهات الأخرى. فلا قيمة، إذا، لكتابة تواريخ بلدان أو جهات إذا لم يكن الهدف النهائي من

14 للتوسع في هذا الموضوع، أنظر: Jean -Marie Hannick, « *Simples reflexions sur l'histoire comparée* », http://bcs.ucl.ac.be/FE/02/Hist.html, 06/01/2003, pp.1-32

15 Pirenne, H. *De la méthode comparative en histoire*, compte rendu du Ve congrès international des sciences historiques, Bruxelles, 1923, éd. G. Des MAREZ- F. GANSHOF, pp.19-32

ذلك هو التعريف بكليهما أكثر من خلال الكشف عن نقاط التشابه والاختلاف المحتملة بين بعضهما البعض. وإذا كان هذا الأمر حاصلا بالضرورة، سواء كان الدارس على وعي بذلك أم لم يكن، فمن الأجدى والأفيد، من الناحية المنهجية، أن يتحصل لدى هذا الدارس القدر الكافي من الوعي بهذه الخاصية؛ لأن بحثه سينتهي، لا محالة، سواء أراد هو ذلك أم لم يرد، بخلاصات ونتائج تتجاوز المستوى الجهوي أو الوطني.

فلذلك، يمكن القول، إذا نحن بقينا فقط ضمن الدائرتين الوطنية والجهوية، سنكتشف أن العلاقة بينهما هي علاقة جدلية تكاملية بين دائرتين يكمل بعضهما البعض ضمن هوية واحدة. فداخل كل تاريخ وطني، يوجد، بالضرورة، قدر كاف من سمات وخصائص التواريخ الجهوية المشتركة ما دام أن أي تاريخ وطني، هو بشكل من الأشكال، محصلة لمجموع التواريخ الجهوية. كما أن أي تاريخ جهوي، هو، بالضرورة، جزء لا يتجزأ من مجموع هذا التاريخ الوطني الواحد. لذلك، لايجب، في نظرنا، أن يعتقد المشتغل بالتاريخ الجهوي أنه يوجد في حالة انقطاع تام ونهائي عن بقية التواريخ الأخرى؛ سواء كانت وطنية، أو حتى عالمية. كما أن نتائج بحثه مهما بدت له في ظاهرها منحصرة في الجهة قيد البحث، فلن تتوقف نتائجها وآثارها عند حدود هذه الجهة، بل إنها ستطال، بالضرورة، باقي الجهات الأخرى المؤلفة للوطن الواحد. فهو يوجد، بهذه الطريقة، من الناحية العلمية والعملية، في حالة ذهاب وإياب مستمرة بين دوائر ثلاث؛ جهوية ووطنية ثم عالمية؛ أي في حالة مقارنة دائمة، معلنة كانت أو ضمنية.

## 2- <u>التاريخ الجهوي تاريخ إشكالي بالضرورة</u>:

لكي يؤدي التاريخ الجهوي، مثله في ذلك مثل باقي التواريخ الوطنية، وظيفته وفق الصيغة المعاصرة التي طرح بها من قبل مدرسة الحوليات، يجب أن يتجاوز الكيفية التي كان يمارس بها من قبل حينما كانت تدون أخبار الجهات بشكل سردي وينحصر الهدف منها في التعريف بمختلف جوانب الحياة المميزة لهذه الجهة أو تلك اعتمادا على تسلسل الأحداث والوقائع؛ إذ لا فائدة، الآن، من إضافة

رواية أخرى لتاريخ جهة من الجهات لمجرد توسيع معارف ذات طابع موسوعي. لأنه سرعان ما يكتشف هذا الباحث، إذا ما هو سار في هذا الاتجاه، أنه لا يضيف شيئا يستحق الذكر بقدر ما يكرر ما هو متداول على الصعيد الوطني، خاصة فيما يتصل بالمواضيع العامة والمشتركة.

لذلك، وجب على المشتغل بالتاريخ الجهوي الانطلاق في أبحاثه من أسئلة إشكالية يكون الهدف منها هو الكشف عن البعد الجهوي في مختلف المواضيع التي يتم التطرق إليها. بهذه الكيفية نستطيع أن نحقق، عبر الأجوبة المتوصل إليها، القيمة المضافة المطلوبة في أبحاث من هذا القبيل مصداقا للمقولة الشهيرة للأنتروبولوجي الفرنسي، كلود ليفي ستراوس، حينما قال: "العالم ليس هو من يقدم الأجوبة الصحيحة، وإنما هو من يطرح الأسئلة الصحيحة" «Le savant n'est pas l'homme qui fournit les vraies réponses, c'est celui qui pose les vraies questions»

بهذه الكيفية، يستطيع الباحث في التاريخ الجهوي أن ينتزع الشرعية العلمية اللازمة لأبحاثه حينما يسهم من خلال أسئلته الإشكالية في التعريف بالجوانب العميقة والخفية في الجهة موضوع البحث. وكلما أنطلق هذا الباحث في بحثه من واقعة اجتماعية كلية بالمعنى المشار إليه أعلاه، ولم يتوقف عند مجرد سرد أحداث بسيطة وجزئية، كلما اكتست أبحاثة قيمة إضافية أكبر؛ لأن هذا النوع من الوقائع الاجتماعية المختزلة والكثيفة تتجاوز بطبيعتها المدد الزمنية القصيرة وتسمح بالانفتاح والتكامل بين مختلف الحقول العلمية التي يمكن أن يستفيد منها الباحث في إنجاز عمله. ويمكن أن نضرب لذلك بعض الأمثلة لمواضيع من قبيل: المقدس والمدنس، والولاية والصلاح، وأنظمة الزواج، وأشكال اللباس، والهدايا والتحالفات، وغير ذلك.

### 3- **التاريخ الجهوي تاريخ شمولي بالضرورة**:

عندما نقتنع بأن التاريخ الجهوي هو تاريخ مقارن بالضرورة وإشكالي بالضرورة، نقر كذلك بأن هذا التاريخ هو أيضا شمولي بالضرورة؛ لأن التاريخ الذي يطمح إلى كتابته هو تاريخ يتجاوز الطبقات السطحية للمجتمع لينفذ إلى بنياته العميقة الأكثر امتدادا والأطول استمرارية وتأثيرا. فهو إذا ليس تاريخا

شاملا أو عاما يعتني فيه صاحبه بجمع الأحداث ويجتهد في تمحيصها ليجعل منها رواية مسلية ومقبولة لكتابة تاريخ ما، بل هو تاريخ شمولي أو كلي لا يتوقف عند حدود الأزمنة القصيرة أو المحترقة بلغة فيرنان بروديل، السريعة الزوال والتبدل، لأنه يطمح إلى مراقبة وتتبع التطور البطيء الذي يشهده المجتمع على المستوى القاعدي باعتباره كلا متكاملا على صعيد جهة من الجهات، خاصة وأن التاريخ الجهوي هو بعيد، بطبيعته، عن التواريخ الكبرى التي تتحكم في صناعتها الأحداث الأكثر شهرة وذات البعد الوطني أو الدولي.

لذلك، يمكن القول إن التاريخ الجهوي هو الميدان الأكثر ملاءمة لممارسة تاريخ شمولي بالمعنى القوي للكلمة. لهذا السبب، اعتبر رواد مدرسة الحوليات أن إنجاز المونوغرافيات على الصعيد الجهوي هو بمثابة المقدمة الطبيعية للتمرن على كتابة تواريخ وطنية بالمعنى الشمولي أوالتركيبي. ولهذا السبب أيضا، شكل التاريخ الجهوي الميدان أو الحقل التجريبي الأول الذي تخرج منه كبار مؤرخي مدرسة الحوليات الذين برعوا، بعد ذلك، في كتابة تواريخ وطنية مشهورة وذات مصداقية علمية لا تناقش[16]. وهو ما عبر عنه الباحث المغربي، محمد حبيذة، أثناء حديثة عما أسماه بـ"عقدة التركيب"، بقوله: " فآلة البحث التاريخي في أوروبا (...) تشتغل وفقا لقاعدتين أساسيتين: المونوغرافية في مرحلة أولى، والتركيب في مرحلة ثانية"[17].

## 4- **التاريخ الجهوي تاريخ منفتح ومتكامل بالضرورة:**

16 كثيرة هي الأسماء، التي لمعت في سماء البحث التاريخي في أوروبا داخل مدرسة الحوليات، كانت قد مهدت لأبحاثها التركيبية بمونوغرافات ناجحة. وخير مثال على ذلك المؤرخ الفرنسي، جورج دوبي، الذي انتقل من دراسة منطقة ماكونيا بشرق فرنسا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، سنة 1953، إلى القيام بدراسة تركيبية حول تاريخ أوروبا كما يظهر من خلال كتابه: الاقتصاد القروي والحياة في بوادي أوربا الغربية خلال العصر الوسيط، الصادر سنة 1963. أنظر مزيد الأمثلة بها الصدد عند محمد حبيذة، بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات، دار الأمان، الرباط، 2015، ص.66

17 نفسه

شمولية التاريخ الجهوي وطابعه الإشكالي لن يتحققا على الوجه الأكمل وتتحصل بفضلهما النتائج المرجوة، إلا إذا تفاعل هذا التاريخ إيجابيا مع ما يسمى بالعلوم المجاورة (les sciences voisines)؛ إذ لا يمكن معالجة القضايا الإشكالية التي يثيرها تاريخ من هذا النوع في شموليتها، اعتمادا فقط على الجهاز المفاهيمي البسيط والمتواضع الذي يتيحه تاريخ عده أحد رواد مدرسة الحوليات، فيرنان بروديل، بأنه ربما يكون أقل علوم الإنسان هيكلة، مما يجعله أكثرها قابلية لأخذ الدروس من جواره المتعدد[18].

فلكي يتمكن المؤرخ المعاصر المشتغل بالتاريخ الجهوي وفق صيغته المعاصرة من معالجة القضايا الإشكالية التي يطرحها موضوعه، لابد أن يعزز إمكاناته الذاتية المتواضعة بمكتسبات تقنية ومنهجية حازتها قبله أو بعده ما يسمى بـ" العلوم المجاورة". وهي مجموعتان؛ علوم جرى التعامل معها والاستفادة منها منذ فترة بعيدة، وهي ما يسمى بـالعلوم المساعدة (les sciences auxiliaires) من أركيولوجيا، وإحصاء، وعمارة، وغيرها، وعلوم متكاملة (les sciences complémentaires) ظهرت حديثا من قبيل السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد، وغيرها.

فالمجموعة الأولى، تتكامل مع التاريخ الجهوي على المستوى التقني عندما تزوده بختلف التقنيات والنتائج التي تتوصل إليها في تخصصاتها، والتي هو في حاجة إليها لإتمام ودعم تحليلاته النظرية وتحرياته الميدانية. أما المجموعة الثانية، فتتكامل مع التاريخ الجهوي بشكل أعمق وأوثق على المستوى المنهجي عندما يقترض منها أدوات البحث التحليلية، التي يفتقر إليها، من مناهج ومفاهيم. لهذا السبب، دعا فيرنان بروديل، منذ الوهلة الأولى، إلى تحطيم الحدود بين العلوم بمختلف أصنافها لإنجاز بحوث مشتركة بين أكثر من تخصص في إطار ما أضحى يعرف بالتناهج؛ أي تحقيق التكامل المنهجي بين علم التاريخ وباقي العلوم الأخرى.

[18] « L'histoire- peut être la moins structurée des sciences de l'homme – accepte toutes les leçons de son multiple voisinage et s'éfforce de les répercuter » Braudel, Fernand, Ecrits sur l'histoire, Ed. Arthaud, Paris, 1969, p.42

لهذه الاعتبارات، نرى أن إنجاز أي بحث جهوي وفق المعايير المنوه بها أعلاه، يقتضي ضرورة الانفتاح والتكامل مع باقي العلوم الإنسانية ذات الصلة؛ ليس فقط على المستوى التقني كما جرت العادة، بل أيضا على المستوى المنهجي بالقدر الذي يمكن المشتغل بهذا التاريخ من الإجابة على مختلف الأسئلة الإشكالية التي يطرحها موضوعه.

### 5- **التاريخ الجهوي تاريخ راهن ومتجدد بالضرورة**:

لا نقصد بالراهنية هنا المعنى المتداول حاليا حول إمكانية، أو عدم إمكانية، كتابة تاريخ راهن، وإنما نقصد بها أن مواضيع البحث في هذا الحقل لا تنقضي بانقضاء مادتها البحثية أو بانعدام الوثائق الكافية لتغطية موضوعاتها التقليدية، بل هي راهنة دائما ومتجددة باستمرار تبعا لقدرة الباحث على بناء الأسئلة الإشكالية التي غالبا ما يوحي بها راهن المجتمع، المتجدد بطبيعته، في هذه الجهة أو تلك.

فراهنية التاريخ الجهوي مستمدة، إذا، من طبيعته المنهجية المخالفة لسابقتها؛ حيث أن مشروعية البحث فيه لا تتأتى من كثرة الأحداث ووفرة الوثائق كما كان متعارفا عليه في السابق، وإنما يستمدها، كما يقول فيرنان بروديل، من طبيعة الأسئلة التي يجتهد الباحث في بنائها وتأسيسها انطلاقا من هموم وانشغالات الواقع المعيش ويستدعي الماضي للإجابة عليها[19]. وهكذا، تصبح مواضيعه البحثية غير جاهزة وغير محددة بشكل حصري، وإنما هي دائما جديدة بتجدد الإشكاليات الوقتية التي تطرحها قضايا المجتمع بمفهومه الكلي المتكامل على صعيد الجهة الواحدة.

لهذا السبب، يستمر البحث في التاريخ الجهوي يحتفظ، على وجه الضرورة وبشكل دائم، بكامل راهنيته بفضل المنهجية التي يتوسل بها المشتغل فيه في اختيار ومقاربة مواضيع بحثه. ولهذا السبب، أيضا، تظل لائحة المواضيع القابلة للبحث وفق هذا المنظور، مفتوحة باستمرار طالما أن الغرض منها

[19] « L'histoire n'est pas autre chose qu'une constante interrogation des temps révolus au nom des problèmes et curiosités –et même des inquiétudes et angoisses- du temps présent qui nous entoure et nous assiège ». Braudel, F., La Méditerranée, L'espace et l'histoire, Flamarion, coll. « Champs », 1985, pp.7-8.

هو مسايرة قضايا المجتمع بغرض معالجتها الفورية من خلال استدعاء التاريخ في بعده الزمني الطويل والمستمر، ضرورة، في الزمن الراهن.

## - خلاصة واستنتاج:

هكذا، يتبين لنا، من خلال ما تقدم، أنه لكي يؤدي التاريخ الجهوي وظيفته العلمية والعملية في الاستجابة على أحسن وجه لطلب الفاعلين الاجتماعين، وينسجم في أدائه لهذه الوظيفة مع معايير البحث الراهنة كما سطرها ومارسها رواد مدرسة الحوليات، وجب، في نظرنا، أن يستحضر المشتغل به هذه الشروط الخمسة المسطرة أعلاه من منطلق كونها متضمنة فيه بشكل لازم وضروري.

فهو عندما ينخرط في مساءلة بحثية لتاريخ جهة ما، إنما يفعل ذلك مستحضرا، بشكل واع أو غير واعي، حدود اختلافها أو تشابهها مع جهات أخرى؛ سواء أكانت قريبة منها أم بعيدة، وإلا فإنه يبحث خارج مفهوم الجهة بالمعنى التاريخي المتحرك للكلمة. ولا يمكن أن يكون لبحثه هذا فائدة تذكر من حيث ضرورة استجابته لطلب اجتماعي مخصوص أو عام، إلا في حدود قدرته على صياغة موضوع بحثه في صورة إشكالية ذات طابع راهن وشمولي. ولكي يتحقق في هذه الإشكالية شرط الراهنية والشمولية، ينبغي الانطلاق في تأسيس أسئلتها من واقعة أو مجموعة وقائع اجتماعية كلية تندرج، بحكم طبيعتها، ضمن المدى الزمني الطويل، وتتطلب الإجابة عليها، ضرورة، الاعتماد على مقاربة شمولية والاستعانة والتوسل بعلوم قريبة ومجاورة.

مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

maarifa-center.com

maarifa2011@ gmail.com

facebook.com/almaarifa.centre



All rights reserved © 2019

جميع الحقوق محفوظة© 2019


لجنة الإعلام والتواصل